دور الجماعات المرجعية في تحقيق الأمن الاجتماعي

م. م. صلاح حسن أحمد
كلية القانون / جامعة كركوك

الخبير اللغوي / د. محمد جاسم الساطوري

Abstract

The realization of social security and maintain settlement in society has became the main concern for all states and governments in the world. It has drawn the attention of all societies because it has become a major demand formally and socially at the same time. The establishment of this security cannot be achieved from vacuum but many groups take part in it such as families, companies, political parties, religious poles and clan leadership. The efforts of these groups are the same: the realization of this purpose although the deferent degrees. What makes these groups play a vital part role in this respect is that its consider the first background to individuals which takes of building the personalities according to moulds that harmonize the principles of society and its tradition. This makes the social settlement at a high level. Therefore when the individual behavior is settled, security prevails and violence disappears in society, crimes vanish. Social security leads peoples to development and prosperity because it is the bases of welfare and the start of development. Peoples cannot rise without security. The aspect related to society and its balance are the most important and require care more than any thing else. Violating these aspects is a bad omen which ferreting the social entity with collapse and leads the nations and people to a abyss and unknown destiny , besides it makes its social tissue to the membership and confusion due to the fissure in the relationship among its individual. As a result these groups can offer the right atmosphere in order to maintain unity among its individual if it can bear the responsibility and do its important duties. It can also be achieved by taking interest in society welfare more than once welfare and making use of its potential forces in order to reach the object which is establishing the principles of brotherhood which lead the nation to peace, security and settlements.

خلاصة البحث

أضحى تحقيق الأمن الاجتماعي وترسيخ دعائم الاستقرار في المجتمع الشغل الشاغل لجميع دول العالم وحكومات العالم المختلفة ، إذ يحظى باهتمام منقطع النظير من المجتمعات كافة لأنه أصبح مطلبا رسميا وشعبيا ملحا في آن واحد ، وأن تحقيق مثل هذا الأمن لا يمكن أن يأتي من فراغ وإنما تساهم فيه جماعات عدة بدءا بالأسرة وجماعة

الرفقة ومرورا بالأحزاب السياسية والمرجعيات الدينية وانتهاء بالزعامات العشائرية ، وتنصب جهود ومساعي كل هذه الجماعات في خانة واحدة وهي تحقيق هذه الغاية المثلى والهدف السامي وإن كان بدرجات متفاوتة. ومما يجعل هذه الجماعات تلعب دورا محوريا في هذا الجانب هو أنها تعد الراعية الأولى لأفراد المجتمع، التي تعنى بصب شخصياتهم وفق قوالب تتناغم مع قيم المجتمع ومثله وأعرافه ، الأمر الذي يساعد على رفع درجة الضبط الاجتماعي عندهم إلى مستوى عال ، وبالنتيجة عندما ينضبط سلوك الأفراد يشيع الأمن وتعم الطمأنينة وتقل مظاهر العنف في المجتمع وتتراجع نسب الجريمة وصور الانحراف المتفشية في بعض خلاياه ، فبالأمن الاجتماعي تنهض الشعوب وتتقدم المجتمعات وتزدهر الدول لأنه أساس كل عافية ومنطلق كل تطور وبداية كل تقدم ورفاهية ، فالشعوب لا يمكن أن تنهض من كبوتها وتنفض عنها غبار التخلف إلا بالأمن ، والمجتمعات لا يمكن أن ترقى في معراج التقدم والازدهار إلا بوجود الاستقرار ، فالجوانب المتصلة بالمجتمع وتوازن مصالحه هي الأولى بالرعاية والاهتمام من أية مصالح أخرى ، لأن المساس بهذه المصالح يعد نذير سوء يهدد الكيان الاجتماعي بالانهيار والتفتيت ويقود البلاد والعباد إلى حافة الهاوية والمصير المجهول ، ويعرض نسيجه الاجتماعي إلى التمزق والتهرؤ بسبب انفصام عرى المحبة والوئام ما بين أفراده وانتشار الضغائن والأحقاد في صفوفه واعتداء الأقوياء على الضعفاء وتسلط الطغاة والظالمين على الناس المسالمين الآمنين. فضلا عن ذلك فأنه بإمكان هذه الضرب من الجماعات توفير الأجواء الصحية السليمة التي من شأنها أن تعزز الوحدة بين فئات ومكونات المجتمع الواحد إذا كانت تدرك جيدا مسؤوليتها، وتعي جسامة المهمة الملقاة على كاهلها، وتقدم مصلحة المجتمع على مصالحها الذاتية الضيقة، وتسعى جاهدة إلى تسخير ما يتوفر لديها من إمكانيات مادية ومعنوية في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود المتمثل بترسيخ مبادئ الأخوة التي تقود سفينة الأمة إلى بر الأمن والأمان والسلامة والاطمئنان مهما كانت العثرات والعقبات التي تعترض سبيلها. وبذلك يحافظ المجتمع على سلامة بنيته من كل آفة وعلة تفسد عليه حياته الهانئة السعيدة.

المقدمة

استأثر موضوع الأمن الاجتماعي باهتمام كثير من الكتاب والباحثين والمختصين لاسيما في الآونة الأخيرة بعد تزايد معدلات العنف والجريمة التي باتت تحتل مركز الصدارة في اهتمامات المسؤولين والخبراء وصناع القرار في مختلف أقطار العالم ، لما لهذه الظاهرة من تأثيرات سلبية على واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع بعد ضعف قدرة القيم الاجتماعية على ضبط سلوك الأفراد والجماعات وتراجع الدفء في العلاقات الاجتماعية وتقلص هامش الشعور بالعدالة وتزايد الإحساس بعدم المساواة وغلبة روح الأنانية والمصلحة الذاتية.

و من أجل بناء مجتمع آمن مطمئن ومتحرر من الخوف ، لابد من الشروع في توافر الشروط التي تضمن الأمن الاجتماعي واعتماد صيغة نظرية قابلة للتطبيق الواقعي ، ولا بد من تجاوز ظروف التخلف العلمي في التفكير والتحليل والابتعاد عن الارتجال والعشوائية في التنفيذ واختيار الأساليب والمناهج والأدوات والتقنيات البحثية الكفوءة والقادرة على التشخيص الدقيق للمقدمات والربط السليم بين المتغيرات واستجلاء النتائج ورسم البرامج والسياسات لتجاوز السلبيات وإحداث التغييرات المطلوبة.

إن إيلاء هذا الموضوع أهمية قصوى ينبع من حقيقة مفادها – وكما أكدتها تجارب التاريخ – أن الدول والمجتمعات لا تسقط من الخارج إلا بعد أن تكون قد سقطت من الداخل ؛ وانطلاقاً من هذا التصور تضمن الأمن الاجتماعي كافة السبل التي تمكن الناس فرادى وجماعات من تحقيق أقصى تنمية لقدراتهم وطاقتهم وإزالة كافة الحواجز والمعوقات التي تحول دون ظهور الإمكانيات الفردية والاجتماعية، أو تحجم دورها ، ناهيك عن تجفيف منابع الظلم والإجحاف والتهميش والإقصاء التي تعد مرتعاً خصباً لنمو النزاعات العدائية والعنيفة.(١)

وبذلك يتضح أن الأمن الاجتماعي يستمد مضمونه من عدة مقومات منها المقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأيديولوجية، ويرتبط عضوياً بكل عناصر الأمن وعوامله في الداخل والخارج. لذا فإن توفير الأمن الاجتماعي أضحى هاجس الأمم وعاملاً أساساً في حفظ الإنسان ومجتمعه ولا يمكن أن يبقى أي مجتمع متين البنية، مزدهر النمو ومستقر الأوضاع إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية والتغلب على العوز والمرض والجهل والاعتداء على النفس والمال.

وقد ضمت خارطة البحث ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تناول الإطار المنهجي للبحث، الذي تضمن مشكلة البحث وأهميته ومفاهيمه وهدفه والمنهجية المعتمدة فيه والنظرية التي استعان بها، فضلاً عن الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع. أما المبحث الثاني: فقد تطرق إلى أهم الجماعات المرجعية الصغيرة المتمثلة بالعائلة التي تعد عماد المجتمع وأساس أمنه ورفاهيته، وجماعة الرفقة التي لا يمكن لأي باحث موضوعي ومنصف أن يتجاهل دورها في التأثير سلباً أو إيجاباً على الأفراد والجماعات. أما المبحث الثالث: فكانت الجماعات المرجعية الكبيرة محور مضمونه بدءاً بالمرجعيات الممثلة لأهم مؤسسة حيوية في المجتمع هي المؤسسة الدينية والتي يرتكز عليها أمن المجتمع واستقراره لكونها تعنى بترسيخ الوازع الديني للأفراد مما ينعكس إيجاباً على تحصين التماسك الاجتماعي من أي خلل أو طارئ، ومروراً بالأحزاب والتكتلات السياسية التي أضحى دورها واضحاً للعيان في العملية السياسية في المجتمع وتعبئة جماهيرها نحو مختلف القضايا والمسائل التي تتعلق بالشأن الداخلي في مجتمعاتها، وانتهاءاً بدور الزعامات والقيادات العشائرية ومدى التأثير الكبير الذي تمارسه على قطاعات واسعة من أتباعها وأبنائها في دعم وترسيخ أسس وركائز الأمن الاجتماعي من خلال ضبط سلوكهم وكبح نوازع الشر لديهم.

وأخيراً وليس آخراً أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت إلى تحقيق ما تستقر تحت ظلاله أماني النفس ولو ببعض ما أصبو إليه ، فإن حالفني الحظ أكون قد أسهمت بجهد المقل في هذا المسعى المتواضع من تقديم زاد علمي نافع، وإن أخطأت فعذري في ذلك صدق نيتي فيما رجوته.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث

إن تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال كبح معدلات العنف والجريمة والقضاء على مصادر تمويلها ، لم تعد قضية هامشية على مسرح الحياة ، بل أضحت من فاتحة أولويات جميع الدوائر والمؤسسات المختصة بهذا الشأن في أغلب دول العالم المختلفة وأقطارها وإن خط الشروع الأول في التصدي لهذا المشكل يكمن في تأسيس الجماعات الحاضنة للأفراد بمختلف أحجامها وأشكالها ووظائفها وأهدافها على قواعد رصينة وأسس رشيدة حيث تستطيع أن تؤدي دورها المهم في التنشئة والتوصية والرعاية على أحسن ما يرام ، وإن وجود مثل هذا النمط من الجماعات يستلزم توافر كافة الشروط الضرورية الضامنة لنجاح دورها ، ويتمثل ذلك في الإختيار الصائب الدقيق لأعضائها ، كي تستطيع تحمل

المسؤولية الملقاة على عاتقها وتوفق في القيام بمهامها على أكمل وجه. ويرتبط بناء شخصية الإنسان وتحديد مسارها ومظاهرها السلوكية بما يحصل عليه من وكالات التنشئة الاجتماعية من جرعات كافية تحصنه من الوقوع في مهاوي الرذيلة والانحراف ، فصلاح الفرد هو المدخل الصحيح والمقدمة السليمة في صلاح المجتمع ، لأن استقامة الفرد هو ركن الزاوية في بناء مجتمع آمن سليم ومحصن ضد الكثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تفتك بالأمم والشعوب. ويرجع سبب الاهتمام بهذا الموضوع إلى أن الظاهرة الإجرامية لها تأثيرات سلبية خطيرة على واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع وغدت خطراً حقيقياً يعكر صفو الأمن الاجتماعي وقد يعصف بالقيم الاجتماعية التي تسعى المجتمعات جاهدة للمحافظة عليها ، ويترتب على ذلك تفكيك الروابط بين جماعات المجتمع وفي اتجاهات الولاء ورموزه وقيمه ، فيضطر المجتمع إلى إهدار قسط من دخله القومي لمواجهة مخاطر السلوك المنحرف وإقامة السجون والمؤسسات الإبداعية والبرامج الإصلاحية، إلى جانب ما يسببه من أضرار اجتماعية على بناء الأسرة فضلاً عما يسببه من مشكلات نفيسة واجتماعية.(٢) وعلى ضوء ما تقدم يتبين أن البلوغ إلى الأمن وتحقيق الاستقرار يتوقفان إلى حد كبير على التضامن الاجتماعي الذي يقف سداً منيعاً أمام ظاهرة الفوضى والانحراف والتفكك الذي يصيب بنية المجتمع ومؤسساته المختلفة ، لذلك فإن أحسن السبل وأنجح الطرق للوقاية من صور الانحراف وتضيق دائرة انتشارها يتمثل في إيلاء المشكلات التي تعاني منها الجماعات الأساسية المسؤولة اهتماماً كبيراً والعمل على وضع الحلول الصائبة لها، لكونها تمثل سلاحاً فعالاً يساعدها على الأخذ بأفرادها إلى اتباع السلوك القويم وحماية الهيئة الاجتماعية من العلل والمعضلات الخطيرة.

أهمية البحث

لا شك أن المصالح هي ليست على درجة واحدة من الأهمية بالنسبة للمجتمع، فهناك مصالح أساسية تتمثل في الحفاظ على أمنه واستقراره، وأخرى ليست كذلك بل هي تعد من قبيل المصالح الثانوية أو التكميلية بالنسبة له؛ وكلما كانت المصالح أساسية للمجتمع كلما كان الإخلال بها جسيماً واستحق مقترفوه أشد ألوان التقريع والعقاب؛ ولذلك فإن تحقيق الأمن الاجتماعي يعد من أولويات الأهداف التي تتطلع إليها الأمم والشعوب في حاضرها ومستقبلها ،ولا تأل جهداً أو تدخر وقتاً من أجل الوصول إلى هذا الهدف النبيل لاسيما بعد استشراء ظاهرة العنف والإرهاب والجريمة المنظمة التي ازدادت معدلات حدوثها في الشرق كما في الغرب ، إذ وظفت الحكومات وما تزال توظف جل إمكانياتها الذاتية في مكافحة هذا الداء الوبيل والشر المستطير الذي يخيم على الناس منغصاً عليهم عيشهم ومكدراً صفو حياتهم.(٣) فصلاح المجتمع وتحسن أوضاعه الأمنية نابع بالدرجة الأساسية من صلاح الفرد الذي يعد الأساس المتين الذي يبني عليه المجتمع منظومته الأمنية، وهناك أكثر من جهة أو طرف يدخل في هذه المعادلة، إذ أنه بمجرد وجود الفرد على مسرح الحياة فإن جماعات عديدة تتلقفه وتترك آثارها عليه وتصوغ شخصيته وفق القالب الذي ترتأيه بدءاً بالعائلة الحاضنة الأولى والراعية المستمرة له حتى بلوغه مراحل متقدمة من سني عمره. ومن المعروف إن لهذه المؤسسة الحيوية اليد الطولى في استقامة سلوك أبنائها وصلاح أخلاقهم . فضلاً عن أن هناك جماعة الرفقة التي يكون دورها مكملاً لدور العائلة المتجسد في تجذير أسس الخير ودعائم الصلاح فيها.

كما أنه ثمة جماعات أخرى لا يمكن أن ينكر دورها في هذا المجال كالمرجعيات الدينية التي تعد صاحبة القدح المعلى في نشر التوعية والثقافة الدينية بين الناس كافة من خلال حثهم على فعل الخير ومساعدة الغير ، وتحذيرهم في الوقت ذاته من العقاب الآخري عند سلوكهم دروب الانحراف والرذيلة. فضلاً عن ذلك فإنه لا يمكن بأي

حال من الأحوال تجاهل الدور المهم الذي تضطلع به النخب السياسية والزعامات العشائرية في ضبط الشارع والتزامه جانب الهدوء ، ونبذ كل مظهر من مظاهر العنف التي تحدث في المجتمع وتكدر طمأنينته. من هنا فإن هذه الجماعات قاطبة إذا ما أرادت أن تقوم برسالتها خير قيام فما عليها إلا أن تعمل بروح الفريق الواحد من خلال التركيز على شعور انتماء الأفراد إليها، كي تستطيع أداء رسالتها بالشكل المطلوب ؛ ووجود مثل هذه المؤشرات الايجابية كفيل بأن يعزز حالة الضبط الذاتي للناس على اختلاف سني عمرهم، وهو لا شك سوف يكون لها انعكاسات طيبة على الأوضاع الأمنية في المجتمع.

أهداف البحث

يتوخى بحثنا المتواضع تحقيق جملة من الأهداف التي نعتقد بأنها سوف تثير الانتباه وتشد الأنظار على بعض الجوانب الجوهرية التي يتناولها بحثنا المتواضع هذا ؛ ومن أبرز هذه الأهداف هي :

١. معرفة أهم الجماعات المرجعية التي يرتبط بها الإنسان ارتباطاً وثيقاً منذ ولادته حتى مماته، والتي يتأثر بها ويخضع لسلطانها ، لأنها تعد المنبع الأساس التي يرتشف منه مثله وقيمه، والتي تعد محور عملية الضبط الاجتماعي له وللناس الآخرين، والتي يتكأ عليها الأمن في المجتمعات الإنسانية.
٢. معرفة منزلة كل جماعة من هذه الجماعات في سلم التأثير على الأشخاص الذين ينتمون إليها ويتجسد ذلك من خلال النفوذ الذي تمارسه عليهم ومدى انصياع هؤلاء الأشخاص لأوامرها ونواهيها عن طريق صقل سلوكهم وتهذيب أخلاقهم وكبح نوازع الشر فيهم ، وإن بلوغ هذه الغاية النبيلة كفيل بأن يؤسس أرضية صلبة لصلاح المجتمع وأمنه وتحقيق الرفاه الاقتصادي والتقدم الاجتماعي فيه.
٣. التأكيد على مبدأ (الوقاية خير من العلاج) في حماية المجتمع وترسيخ عوامل الأمن فيه عن طريق العناية بالفرد بوصفه يمثل الخلية الأولى في بنائه وركن الزاوية فيه عبر تقديم التربية السليمة والتنشئة الصحيحة له من خلال المؤسسات المتعددة المسؤولة عن ذلك.
٤. ايلاء الرادع الذاتي للأفراد أهمية قصوى في هذا المجال كونه يشكل ضمانة أساسية في النأي بهم عن الرذائل والموبقات ويوفر المناخ الملائم لهم في خلق السلوك الاجتماعي المتزن الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى إشاعة الأمن والسكنية في أركان المجتمع ، وهذا الرادع هو حصيلة ما تقوم به الجماعات المرجعية من رعاية وعناية لأعضائها أثناء احتضانها لهم.
٥. التعرف على أهم النتائج والآثار الجانبية والإفرازات السلبية الناجمة عن تلكؤ هذه الجماعات وتعثرها في أداء المهام المناطة بها والمتمثلة بتحصين الأفراد من شتى أشكال الانحراف التي تفسد عليهم حياتهم وتفقد المجتمع نعمة الطمأنينة والاستقرار.

مفاهيم البحث

تعد المفاهيم من العناصر الأساسية التي يتكون منها البحث في أي حقل من حقول المعرفة المختلفة ، لذا فإن استعراض آراء وتعريفات المختصين حولها يعد أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه من أجل تأسيس مرجعية قائمة على الفهم المشترك والتطابق في الرؤى حول المقاصد التي ترمي إليها هذه المفاهيم، وبالتالي توحيد المواقف الفكرية بخصوصها، وسوف نقوم بإيراد مضامين وفحوى أهم المفاهيم الرئيسة التي يتضمنها بحثنا هذا، وتتمثل بما يأتي:

١. الدور Role

يستخدم مفهوم الدور في أكثر من علم نظراً لأهميته القصوى في دراسة وتحليل البناء الاجتماعي الذي يتألف من مجموعة من المراكز الاجتماعية التي تتطلب أدواراً معينة، فهو يستخدم في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثرويولوجيا، وقد تناول لفيف من العلماء والمختصين هذا المفهوم ووضعوا له الخطوط العامة لمحتواه وحددوا السمات العلمية الدقيقة له ، فالعالم (رالف لنتون) يعد من أبرز العلماء الذين حاولوا أن يضعوا تعريفا دقيقا له إذ عرفه بأنه ((الجانب الديناميكي للمركز الذي يلتزم الفرد بتأديته كي يكون عمله سليما في مركزه)).(٤) أما العالم (كوترل) فقد عرف الدور بأنه ما هو إلا ((سلسة استجابات شرطية متوافقة داخلياً لأحد أطراف الموقف الاجتماعي)).(٥)

وهناك عدة أنماط للدور، وكل نمط من هذه الأنماط يختلف عن الآخر من حيث نوعه والمهمة التي يضطلع بها، ومن أبرز أنماطه:

- الدور المكتسب: وهو الدور الذي يقوم به الفرد باختياره أو بتعلمه.
- الدور الموروث: وهو الدور الذي يكتسبه الفرد عند ميلاده أو بلوغه سنا معينة.
- الدور المتوقع: وهو الدور الذي يرى فيه الشخص الآخرين ملزمين بادائه نحوه.(٦)

٢. الجماعة المرجعية

من المعروف أن هذه الجماعة الاجتماعية تؤثر على سلوكية الأفراد وقيمهم، وتشكل عقلياتهم وفق ما تراه، لاسيما في تكوين المواقف وعملية التفاعل الاجتماعي وبلورة الرأي الخاص والعام. وقد عرف المختصون الجماعة المرجعية: بأنها الجماعة التي ينتمي إليها الأفراد، والتي تترك آثارها المباشرة وغير المباشرة على أفكاره ومعتقداته وسلوكه، والتي يرتبط بها ذاتياً وتلقائياً.(٧) وهناك مجموعة أخرى من الباحثين يعرفونها على أنها مجموعة من الأفراد تقوم بمقارنة ذاتها مع ذات جماعة أخرى من حيث السلوك والأهداف والطموحات، ومن خلال هذه المقارنة تبنى وتنمى مهارات شخصيات الأفراد مثل المثقفين والأكاديميين وخريجي الجامعات.(٨)

ويشير المختصون إلى أن هناك عدة أنواع لهذه الجماعة منها:

١. جماعة الانتماء الفعلي: وهي الجماعة التي ينتمي إليها الفرد فيتأثر بسلوكها وأفكارها وتعاليمها كالعائلة والجامع ومكان العمل والمدرسة.
٢. جماعة الانتماء الآلي: وتشمل جماعة السن وجماعة اللعب وجماعة الثقافة والتربية والتعليم.
٣. الجماعة المتوقعة أو المنتظرة: وهذه الجماعة لا ينتمي الفرد إليها فعلاً ولكنه يطمح في الانتماء إليها مستقبلاً كالنقابات المهنية مثل نقابة المهندسين بالنسبة لطالب الهندسة ونقابة المحامين بالنسبة لطالب القانون ونقابة المعلمين بالنسبة لطالب كلية التربية. (٩)

٣.الأمن الاجتماعي:

تشير المصادر اللغوية إلى كلمة الأمن وتعني نقيض الخوف والتحرر منه وإقصاء القلق وتوفير السلامة والطمأنينة في الحياة العامة.(١٠) وهذا المفهوم يشمل الاكتفاء المعيشي والاستقرار الحياتي للمواطن مما يشعر أن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بأرضه ووطنه ، كما يشمل تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والفقر والحاجة ، ويواجه الأحداث الطارئة على صحته وقدرته على العمل والإنتاج ، ويتضمن أيضا الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حالة البطالة والتوقف عن العمل والأزمات السكنية.(١١)

فضلاً عن ذلك فإن هذا المفهوم يتسع ليشمل أيضا تأمين الرفاهية الشخصية من حيث تمتع الفرد بما يرغب من نشاطات وهوايات أثناء أوقات فراغه فيجعل حياته مليئة بالاهتمامات الفردية والاجتماعية بعيداً عن مهاوي الانكماش والانعزال مع ما يولده من أفكار ربما تكسبه الطابع العدواني وبالنقمة على المجتمع وأنظمته، فيضطرب السلوك ويسهل الانحراف ويهدف التالي إلى توفير الوقاية من الإجرام والانحراف. (١٢)

منهجية البحث

من المسلم به أن موضوع البحث وطبيعة المعلومات المراد الحصول عليها والأهداف التي يستلزم تحقيقها هي التي تلزم الباحث باستخدام منهج دون آخر، على أن البحث العلمي الرصين يتطلب استخدام أكثر من منهج في الوقت نفسه وذلك تلافياً للنقص الذي قد يحصل في حالة استخدام منهج واحد بعينه . وبما أن بحثنا المتواضع هذا يتناول دور عدة جماعات مرجعية لها تأثير كبير في المشهد الأمني الاجتماعي وضبط إيقاعه ، فلقد اعتمدنا مناهج البحث الآتية :

١- المنهج الوصفي:

إن طبيعة بحثنا تستدعي استخدام هذا المنهج بما يحاوله من فحص الواقع الاجتماعي الذي يستلزم في البداية وصفه وصفاً دقيقاً في ضوء الحالة الراهنة وهو ما ينسجم وتقنيات المنهج الوصفي، وفي خطوة تالية يتم الانتقال إلى مستوى التحليل والتفسير لاستخلاص دلالاته الظاهرة المدروسة. ويتضمن هذا المنهج عدة اشكال منها دراسة الحالة والدراسة التتبعية والبحث المكتبي ؛ كما ينطوي على تجميع الحقائق والمعلومات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها.(١٣)

ويشكل مستوى الوصف تمهيداً لمستويات أعمق هي التصنيف والتفسير، إذ أن عملية الوصف تتقدم عملية التحليل العلمي لظواهر الحياة الاجتماعية؛ وحاجتنا إلى مثل هذه الآلية في المنهج الوصفي تعد خطوة أولية على طريق التحليل والتفسير.

٢-المنهج المقارن

يعد هذا المنهج من أعرق المناهج التي استخدمت للوصول إلى المعرفة المنظمة فهو يعتمد على أساس وجود أكثر من متغير لغرض مقارنة بعضها مع البعض الآخر ، كما أنه يستخدم صيغاً متعددة للمقارنة، فقد تقارن الظاهرة مع نفسها في حقبتين زمنيتين أو في ظل نظامين مختلفين؛ وقد تكون المقارنة بين وحدتين مختلفتين في حقبة زمنية واحدة أو حقبتين مختلفتين. وهناك نوع يتم من خلال مقارنة الظاهرة في شكلها البسيط بالظاهرة في شكلها المتطور المعقد، لغرض معرفة العناصر المتغيرة في الظاهرة.(١٤)

ونظراً لكون بحثنا هذا يتناول عدة جماعات مرجعية مختلفة من حيث الحجم والنفوذ على المشهد الأمني في المجتمع ، فإننا نعتقد إن ميكانزمات استخدام هذا المنهج كفيل بأن يميط اللثام عن مدى التأثير الذي تمارسه هذه الجماعات في المجتمع سلباً أو إيجاباً من منطلق أن مستويات هذا التأثير يختلف من جماعة لأخرى من حيث الزمان والمكان ومن حيث توجيه سلوك الأفراد وضبط سلوكهم بما يتلاءم مع قيم المجتمع وعاداته وقواعده الأخلاقية وقيمه الاجتماعية. كما نحاول من خلال هذا المنهج أن نوضح طريقة الأداء لكل جماعة من هذه الجماعات في أداء المهمة المناط بها؛ وما هي أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها بهذا الخصوص.

نظرية البحث

إن تبني نظرية محددة كي تكون دليلاً ومرشداً علمياً للباحث في معالجة مشكلة معينة أو تناول ظاهرة بذاتها لا يجري بطريقة عشوائية ، وإنما الأمر يتوقف على مشكلة البحث. وبما أن بحثنا ينطوي على الكشف عن الدور الحيوي الذي تلعبه بعض الجماعات المرجعية في تحقيق هدف نبيل يتمثل بتحقيق الأمن الاجتماعي، اقتضى الأمر اعتماد النظرية البنائية الوظيفية القائمة على الترابطات العلائقية بين العناصر المتساندة من الوحدات التركيبية ، وأن الوظيفة بوجه عام هي الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل ، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة. (١٥)

وترجع جذور هذا الاتجاه إلى البايولوجيا وعلم النفس والأنثربولوجيا الثقافية قبل أن يظهر في علم الاجتماع فعلم البايولوجيا يؤكد أن الكائن العضوي يمثل نسقاً يتألف من مكونات ترتبط فيما بينها وظيفياً، وفي مجال علم النفس نمت في عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن مدرسة الجشطالت التي تذهب إلى أن أي عنصر من عناصر العملية العقلية يجب أن يدرس في ضوء سياق الكل ، بينما ذهب الانثروبولوجيون الثقافيون إلى أن كل نسق اجتماعي ينطوي على تكامل.(١٦)

الدراسات السابقة

يعد محور الدراسات السابقة من المحاور الأساسية في الأبحاث التي تتناول مواضيع ملحة وقضايا ساخنة يشهدها المجتمع ، إذ أنها تفصح عن الأفكار والرؤى التي تساعد على إيجاد مخرج علمي وموضوعي مقبول للمشاكل الراهنة، ويحاول بحثنا المتواضع أن يضيف إلى البحوث والدراسات التي سبقته أفكاراً جديدة تغنيها وتطورها بالمعلومات والحقائق التي جاءت بها وهي ما حصلنا عليها في حدود استطاعتنا ، وفي ما يأتي عرض لأهم هذه الدراسات:

أولاً: دراسة الباحث أحمد فرحان جمعة حول ((دور الأمن الاجتماعي في تحصين تماسك المجتمع العراقي)).(١٧)

وهي دراسة أجراها الباحث عام ١٩٩٥ وقد تطرق إلى الدور المهم الذي يلعبه الأمن الاجتماعي في تعزيز تماسك المجتمع العراقي والمقومات الواجب توافرها لوجود مثل هذا الأمن حتى يستطيع أن يقوم بدوره الحساس والحيوي في تماسك اللحمة الاجتماعية لبنية المجتمع ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الآتية:

١- التأكيد على تعزيز المعايير الاجتماعية ودورها في ضبط سلوك الأفراد والجماعات.

٢- أثر مخاطر تحلل القيم والمثل الحضارية على المنظومة الأمنية للمجتمع بسبب تفاقم المشكلات القائمة وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية.

٣- ضرورة تجسير الهوة بين الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة لئلا تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الناس.

٤- الإشارة إلى أهمية تنمية الجوانب الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية للفرد والمجتمع وأهمية ذلك في توفير المناخ الملائم للمقومات الأساسية اللازمة للأمن الاجتماعي.

ثانياً: دراسة وليم هيلي وأوكستا برونر حول ((أثر الخلل الوظيفي للأسرة على الأمن الاجتماعي)).(١٨)

وهي دراسة تطرقت إلى الآثار الوخيمة لتصدع الأسرة على أبنائها وعلى الاستقرار والأمن في المجتمع، ولا شك أن مثل هذه البيئة تمثل مصدراً رئيساً لتخريج الأحداث الجانحين الذين يعبثون بأمن المجتمع وسكينته واستقراره. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة التي يمكن إدراجها بما يأتي:

١- هناك علاقة طردية بين التفكك الأسري وبين شيوع الاضطراب الذي يحدث في المجتمع من خلال تفريخها الأحداث الجانحين الذين يقومون بأفعال يحرمها العرف والقانون؛ وقد أثبت أن ٩١٪ من الجانحين يستغلون أوقاتهم بأنواع من الأنشطة الضارة كالمقامرة والسرقة والتسكع.

٢- إن التاريخ الشخصي للآباء له آثار سلبية خطيرة على الأسرة وأبنائها، إذ أثبتت الدراسة أن نسبة ٨٣٪ من الجناة والمنحرفين كان آباؤهم وأمهاتهم مجرمين أو مدمنين ، وهو ما يعرض أمن المجتمع إلى مخاطر جمة.

٣- إن تردي العلاقة الزوجية نتيجة النزاع والخصام وافتراق الأبويين بالطلاق أو موت أحدهما أو كليهما كفيل بأن يجعل من الأسرة واقعاً مجوفاً خالياً من التواصل الاجتماعي والعاطفي ، إذ بينت الدراسة أن نسبة ٧٦٪ من عينة البحث أن مثل هذه الأسر هي التي تخرج الجانحين والخارجين عن القانون الذين يعرضون استقرار المجتمع وطمأنينته إلى الخطر.

٤- إن البيوت المنهارة والأسر المفككة التي تعاني من فقدان الدفء العاطفي تمثل عامل طرد للأبناء، مما يهيئ لهم الالتقاء بأقران السوء فيتعلمون ضروباً من الأفعال المشينة ، الأمر الذي يجعلهم قوة إجرامية خطيرة تهدد أمن المجتمع.

المبحث الثاني: الجماعات المرجعية الصغيرة

من الأمور المسلم بها أن للجماعات المرجعية الصغيرة المتمثلة بالعائلة وجماعة الرفقة أثراً بالغاً في سلوك الأفراد وبلورة مواقفهم وتشكيل شخصياتهم وتكوين اتجاهاتهم ، انطلاقاً من كونها المهد الأول الذي يحتضنهم ويجمع شملهم ويرعى مصالحهم ويدافع عن وجودهم وكيانهم ويضبط سلوكهم؛ لذا فهي أكثر الجماعات التي يلتصق بها الأفراد، لأنها تمثل بيت الحضانة للطبيعة البشرية. وهذا النوع من الجماعات يعد بمثابة المظلة التي يتفاعل الأفراد اجتماعياً تحت لوائها بشكل ينسجم مع القواعد السلوكية والأدبية الخاصة بها، نظرا للنفوذ الاجتماعي الكبير الذي تمارسه على أعضائها، وهذا ما جعلها تحتل موقعاً ريادياً في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع إذا ما قامت بدورها الفاعل والمؤثر خير قيام. وسنتناول بالتفصيل أهمية أهم هذه الجماعات الصغيرة ودورها.

أولا: العائلة

تعد العائلة الخلية الأساسية والحاضنة الأولى للفرد، إذ ينشأ في ظلها ويترعرع في كنفها حتى يبلغ سن الرشد والنضوج، كما أن لها النصيب الأوفر في تنشئته تنشئة اجتماعية صحيحة تحصنه من الإنزلاق في مراتع الإنحراف وتمنعه من سلك دروب الضياع والضلال إذا قامت بواجبها كما ينبغي. وعلى هذا الأساس تعد العائلة من أهم المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الإنساني، لأنها تشكل حجر الزاوية الذي يتكأ عليه البناء الاجتماعي لأي مجتمع إنساني. ومن هذا المنطلق نرى أن مسألة بناء العائلة بناءاً محكماً ومتيناً لا يتم إلا من خلال الاختيار السليم

لشريك الحياة الذي تتجسد فيه عناصر الكفاءة والنجاح والأهلية، حتى يدوم الزواج ويتوافر المناخ المناسب لديمومته واستمراره بعيداً عن مظاهر الشقاق والخلاف وسوء الوفاق بين الزوجين اللذين يشكلان الدعامة الأساسية لبناء العائلة.

ويمكن عد العائلة وسيلة ضبط اجتماعية مسؤولة أمام المجتمع بوصفها وسيطاً بينه وبين أبنائه الذين يشكلون نواته، فهي التي تقوم بنقل التراث الاجتماعي إلى الأبناء، كما أنها مسؤولة في بعض الأحيان أمام المجتمع عن تحدي أبنائها للضوابط الاجتماعية. فالعائلة تقوم بنقل المعتقدات والتقاليد إلى أبنائها،ومن ثم تعريفهم على مؤسسات المجتمع، وضمان العضوية لهم في هذه المؤسسات.(١٩)

فضلاً عن ما تقدم فإن قيام العائلة بالمهمات الآتية يجعلها تلعب دوراً حيوياً في حياة الأفراد، ومن أبرز هذه المهمات:

١- العضوية: يتعلم الفرد داخل العائلة فكرة العضوية التي تعد أساساً لتقبل الضبط، إذ أن الفرد إذا تعلم فكرة العضوية في المجتمع الأوسع سوف يدرك ما يترتب عليها من الواجبات والحقوق.

٢- التعاون: إن الفرد في داخل العائلة يتعلم فكرة التعاون، فيجد نفسه يعيش في عائلة يتعاون فيها الأب والأم والأبناء على توفير أسباب المعيشة وإدارة شؤون العائلة والمحافظة على سلامتها وسعادتها.

٣- أساليب الضبط ورموزه: إن الطفل يتعلم في العائلة — ولأول مرة – أن هناك أسلوبين يواجه بهما بحسب مواقفه من القواعد وأساليب السلوك التي يفترض تطبيقها واحترامها، فهو إن خالفها وجهت له العقوبة وإن أطاعها وجه له الإحسان والتشجيع والمكافأة. كذلك تقوم العائلة بمهمة تعليم طفلها رموز الضبط كإشارات الامتناع والتهديد وتعابير الوجه التي تدل على الاستياء أو الاستحسان.

٤- المعتقدات والتقاليد: تعد العائلة المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد قواعد المعتقد الذي يؤمن به مجتمعه دينياً كان أم سياسياً، وما يحتوي عليه هذا المعتقد من أوامر ونواه.(٢٠)

وبذلك نجد ان الأمن الاجتماعي في أي مجتمع لا يمكن أن يحصل بدون وجود عائلة متآلفة وقوية يسودها التفاهم والاحترام ويشيع بين أعضائها التعاون والألفة ونكران الذات، على أساس أن العائلة هي عماد المجتمع وأن الأخير هو حصيلة مجموعات من العوائل التي إذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع. ولهذا فإن علماء الاجتماع والتربية — على تباين مذاهبهم — يجمعون على أن العائلة هي أساس المجتمع وأنها إذا قامت على أسس قوية وسليمة استقرت أحوال المجتمع وتوطدت أركانه، أما إذا وهنت قواعد العائلة ولم يتحقق لها أسباب القوة على اختلافها اضطربت حياة المجتمع واختل توازنه، نظراً لكونها تمثل الخلية الأولى التي يتألف منها جسم المجتمع، وبصلاحها يصلح هذا الجسم وبفسادها يدب إليه السقم والانحلال؛ ولذلك أولت جل الرسالات والشرائع السماوية والقوانين الأرضية قسطاً كبيراً من العناية والرعاية، ومنها الدين الإسلامي الحنيف الذي جاء بمبادئ وتشريعات تدعم دور العائلة وتخلصها من شوائب الضعف والتفكك وتكفل لها الصلاح والاستقرار لتظل دائماً خلية حية في جسم المجتمع، ولبنة قوية تشد أزره وتدرأ عنه عوامل الانحلال والتخلف والفساد.(٢١)أما العوائل المفككة التي تفتقد إلى الدفء في العلاقة بين أفرادها وخصوصا ما بين الأب والأم، وتعاني من الشقاق والاضطراب والنزاع فإنها سوف تنتج أبناء معرضين إلى الجنوح والانحراف، الأمر الذي يترتب عليه انعكاسات خطيرة على أمن المجتمع.

من هذا المنطلق نلاحظ أن المجتمع لا يستطيع أن يضمن التعاون في تطبيق القوانين واللوائح التي يسنها إلا إذا كانت العائلة تقوم بتحمل الأعباء الملقاة على عاتقها خير قيام، وهو ما يتجسد بتأهيل أبنائها وجعلهم يتمتعون بدرجة

عالية من الانضباط والامتثال لقيم المجتمع وقوانينه. ومن أجل أن نفهم دور العائلة في تنشئة الحدث وتربيته والواجبات الأساسية الأخرى لها نذكر بهذا الصدد قول الباحثة الاجتماعية الشهيرة الدكتورة (مريم فون فاترز):

((إن المنزل يجب أن يكفل المأوى الصالح للطفل، ويغذي طفولته بالطمأنينة، ويبعد عنه عوامل القلق والاضطراب المبكر، ويمكنه من الحصول على المستوى الصحي اللازم، ويهيئ له الكيان الاجتماعي، ويدربه على مواجهة المعايير المتعارف عليها لسلوك الجماعة، كما يدربه على التجارب مع المواقف الإنسانية التي تبرز فيها العواطف الكبيرة كالحب والخوف والغضب، ويغذي فيه فن الحياة في مجتمع صغير وهو (العائلة) تكون فيه العلاقات الإنسانية بسيطة ورحيمة، وأخيراً فإن للبيت رسالته الكبرى في فطام الحدث، ليس من بطن أمه في هذه المرة، وإنما من الاعتماد على الآخرين)).(٢٢)

نفهم من هذا الكلام أن للعائلة دورها الخطير في حياة أطفالها وفي حياة مجتمعها على حد سواء، لكونها هي التي تحمل ثقافته، وهي التي يستعان بها في نقل هذه الثقافة من جيل إلى جيل، وهي كذلك تمثل أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ تصوغ شخصيات أفرادها بالشكل الذي تعتقد به، فتوجههم إما إلى طريق الفضيلة أو تجعلهم يسلكون سبيل الرذيلة.

ويكاد يتفق أغلب المختصين على أن البيوت التي تسودها روح التفاهم والود القائمتين على الثقة والاحترام المتبادل، والتي توازن بين التقيد والتحرر هي بيوت لا يتخرج منها إلا الأسوياء والأصحاء سلوكاً وتصرفاً، وأن البيوت التي لا تتوافر فيها الأجواء الملائمة والسليمة لا شك أنها تورد المجتمع بالمنحرفين والضالين والمجرمين الذين يبثون الرعب والهلع في جميع أركانه وزواياه، الأمر الذي يجعل الأمن الاجتماعي فيه يمتاز بالضعف والهشاشة.

بيد أنه لابد من الإشارة إلى أن مهمة العائلة باتت بالغة الصعوبة في الوقت الراهن، فهي لم تعد القناة الوحيدة التي تقوم بعملية التربية الاجتماعية لأبنائها فحسب، بل تشترك معها قنوات متعددة تساهم بشكل أو بآخر في هذه الوظيفة بطريقة رسمية وواضحة كالمدرسة ووسائل الإعلام ودور العبادة، وهذا يتطلب الإشراف عليها ومراقبتها من طرف المجتمع حتى تتم بصورة مرغوبة ومتناسقة.

ولكن مع ذلك تبقى العائلة تحتل مكاناً حيوياً في هذا المجال، بوصفها منبت الجماعة ومهد الشخصية التي تدور حولها جميع عناصر تكوينها؛ فالعائلة هي أول وسط اجتماعي تتفتح فيه وعليه عينا الطفل، وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع، ويكون الشخص سوياً إذا كانت العائلة سوية ويكون غير سوي إذا كانت العائلة غير سوية، وذلك في أغلب الأحوال؛ واستواء العائلة وعدمه يتوقفان على مجموعة القيم السائدة فيها وعلاقات أفرادها والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لها.(٢٣)

ومن ذلك يتبن أن العائلة كانت وما تزال أهم مؤسسة قائمة في المجتمع، بل قد لا نغالي أو نجافي الحقيقة إذا قلنا بأن كفتها راجحة على كفة المؤسسات الأخرى، فبصلاحها وجهودها يكتب للمجتمع نجاحه، وباضطرابها وفسادها يكون المجتمع فاقداً لأمنه واستقراره.

ويكاد يكون هناك إجماع بين المختصين والمهتمين حول الدور البارز الذي تلعبه المؤسسة العائلية في حياة الأمم والشعوب وكيفية تحقيق الأمن الاجتماعي لها. وهذا الدور نابع من كونها تتميز بالسمات الآتية:

١- تعد العائلة الخلية الأساسية للمجتمع، وهي الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل ويستهل بها حياته ويعرف ما يجب عليه القيام به ويتلقى فيها الثواب والعقاب.

٢- تتصف العلاقات داخل العائلة بالتماسك والتواكل والعصبية القائمة على أواصر الدم أو اللحمة النسبية والتوحد في مصير مشترك، إذ يصبح الفرد عضواً يشاطر الأعضاء الآخرين فرحهم وحزنهم.

٣- العائلة بوصفها نظاماً مفتوحاً تؤثر وتتأثر ببقية الأنظمة القائمة في المجتمع وتتكامل معها، فإذا كان النظام العائلي في مجتمع ما منحلاً وفاسداً فإن الفساد يتردد صداه في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع.

٤- إن نظام العائلة في أمة من الأمم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعتقدات هذه الأمة ودينها وتقاليدها وتاريخها وعرفها الخلقي وما تسير عليه من نظم في شؤون الاجتماع والسياسة والإعلام والتربية والتعليم والقضاء.

٥- تعد العائلة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي تشكل حياتهم وتضفي عليها خصائصها وطبيعتها، فإذا كانت قائمة على أسس دينية اتسمت حياة أفرادها بالطابع الديني، وإذا كانت قائمة على اعتبارات قانونية اتسمت حياة أفرادها بالطابع التقديري والتعاقدي.(٢٤)

نخلص بعد كل ما ورد آنفاً عن العائلة ودورها المحوري في حياة الأفراد والجماعات التي تشكل النواة للشعوب والمجتمعات الكبيرة، إلى أنها تمثل عربة الوعي الاجتماعي والتراث القومي والحضاري، فهي التي تنقل هذا التراث من جيل إلى جيل وهي مصدر العادات والتقاليد والأعراف وقواعد السلوك والآداب العامة، وتعد دعامة الدين والوصية على طقوسه وشعائره، وإليها يرجع الفضل الكبير في القيام بأهم وظيفة اجتماعية وهي عملية التنشئة الاجتماعية التي تعتمد عليها منجزات المجتمعات ونتاج الحضارات وثقافات الأمم المادية والمعنوية منها على حد سواء. وعلى الرغم من تقلص وظائف العائلة في الوقت الحاضر وقيام مؤسسات أخرى ببعض هذه الوظائف، إلا أنها ما تزال تؤصل في نفسية الفرد الروح العائلية والعواطف الإنسانية والمشاركات الوجدانية، فهي التي تغرس فيه الاتجاهات اللازمة للحياة المنظمة السوية في المجتمع. لتدفع بذلك عجلة نمو المجتمع وتقدمه إلى الأمام فيعم الرخاء فيه وتسود السعادة والرفاهية جميع شرائحه وطبقاته ومكوناته المختلفة.

ثانيا: جماعة الرفقة

يمكن عد جماعة الرفقة من الجماعات الأساسية التي تقوم بترك بصمات واضحة المعالم على شخصية الفرد وسلوكه؛ وقد نالت هذه الجماعة بوصفها إحدى الجماعات الجوهرية التي تمارس دوراً مؤثراً على الأفراد سلباً أو إيجاباً اهتمام كثير من الباحثين والمختصين الذين كانت معظم دراساتهم وأبحاثهم تتمحور حول الآثار والنتائج المترتبة على مصاحبة هذه الجماعة؛ فالمرء غالباً ما يكون حريصاً على تقليد رفاقه في أفعالهم وتصرفاتهم لاسيما من الذين يتماثل معهم في السن والمنزلة الاجتماعية، ومن الذين يتفق معهم في الأهداف والميول وينسجم معهم في الرغبات والاتجاهات، وهم بذلك إما أن يكونوا سبباً من أسباب استقامة المرء ودماثة خلقه، أو عاملاً من عوامل اعتلال أدبه واضطراب سلوكه.

وتشمل جماعة الرفقة جماعة اللعب في مرحلة الطفولة ورفاق المدرسة والجامعة وجماعة العمل ؛ وتتميز هذه الجماعات بالمساواة النسبية بين أعضائها في المركز والارتباطات الوثيقة بينهم ؛ والأفراد عادة ما يتبنون وجهات نظر أقرانهم ورفاقهم لأنهم يحبونهم أو يحترمونهم أو لأنهم يرغبون في أن يكونوا مثلهم، فقد يكون من المحرج أو المؤلم بالنسبة للفرد أن يكون مختلفاً عن رفاقه.(٢٥)

ومن العوامل التي تساعد على إعطاء مثل هذا الدور لجماعة الرفقة في التأثير على سلوكيات الأفراد وبالتالي انعكاساتها على أمن المجتمع هي:

١- توافر ظروف خاصة بالجماعة، كأن يجمعهم قرب السكن أو وحدة المكان الذي يرتادونه مثل المدرسة أو النادي، أو يجمعهم التقارب في الهواية أو الشعور بإمكانية إشباع بعض الحاجات عن طريق هذه الصداقة.

٢- حصول الفرد من هذه الجماعة لاسيما أصحاب المهارات والأعمار المختلفة نسبياً على نماذج ومهارات مفيدة له في حياته العملية.

٣- توفر هذه الجماعة فرصة لأن يصبح الفرد مستقلاً عن والديه ومعتمداً على ذاته في تسيير شؤون حياته.

٤- تبني الفرد معتقدات نظرائه بحرية وبدون أي ضغط، كما هو الحال مع علاقته مع الوالدين والبالغين الآخرين. (٢٦)

وبذلك يظهر أن جماعة الرفقة تؤثر تأثيراً مستمراً يبدأ من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة ؛ وتمتاز مرحلة المراهقة بأنها أكثر أهمية من مرحلة الطفولة في تطوير المعرفة والقناعات والاتجاهات العامة لأعضائها ، إذ يكون فيها الأعضاء أقوى تماسكاً وتعاوناً وتأثراً والتزاماً برأي الجماعة ، كما أنهم أشد وعياً بالأمور الاجتماعية والسياسية ، ويستمر هذا التأثير إلى مرحلة النضوج التي تتميز بعقلانية تفوق مرحلة المراهقة ، غير أن النشاط الاجتماعي يزداد فيها بشكل عام عندما تتحدد الهوية المميزة لجماعة الرفقة ؛ وبعد الدراسة يلتحق الفرد بجماعة رفاق العمل أو رفاق التنظيمات الدينية والاجتماعية وأصدقاء الحي .(٢٧)

وقد وردت في التنزيل المجيد عدة آيات قرآنية تدلل على مدى التأثير الكبير الذي تضطلع به هذه الجماعة على سلوك الأفراد وما يترتب على هذا السلوك من آثار تؤول بهم إما إلى حسن العاقبة أو إلى سوء المآل والمصير ، منها قوله تعالى: ((**ويوم يعض الظالم على يديه يقول ياليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً، ياويلتى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا، لقد أضلني عن الذكر بعد ان جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا**)).(٢٨) وقوله تعالى في آية أخرى((**الأخلاء يومئذٍ بعضهم لبعض عدوا إلا المتقين**))٠(٢٩)

ففي الآيتين السابقتين دلالة واضحة المعنى إلى الأهمية التي يتوقف عليها مسألة اختيار الرفقة ممن يشهد لها بحسن النية والسلوك ، حيث إن سلامة الاختيار لهذه الجماعة ينعكس إيجاباً على خُلق الأفراد واستقامة سلوكهم ، وهو ما يساعد على شيوع الأمن في جنبات المجتمع على أساس أن الأخير هو عبارة عن مجاميع كبيرة من الأفراد تربطهم رابطة القربى والمكان والمصير.

كما أشارت السنة النبوية العطرة بشكل صريح إلى أن تأثير جماعة الرفقة لا يقل عن تأثير جماعة مرجعية أخرى على الإنسان ، فهي إما تأخذ بيده إلى الصلاح والنجاة أو تجره إلى طريق الشقاء والهلاك ، وقد ورد عن نبي الرحمة الرسول الكريم علية أفضل الصلاة وأتم التسليم في الحديث الذي يرويه أبو موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه: ((**إنما مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحاذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة ، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحاً منتنة**)).(٣٠) وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر: ((**الرجل على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل**)).(٣١)

وهكذا يتضح لنا وبشكل جلي أن مصاحبة المرء لرفاقه الأخيار هو مؤشر ايجابي ينبئ باستقامته ، فبه يصلح المجتمع ويعم الأمن والرخاء في مفاصله.

اما إذا ما لازم صحبة الأشرار كان ذلك إيذاناً بانحرافه وفساد خلقه وتنكبه عن سواء السبيل وجفائه لمظاهر الاستقامة ، فينحدر بذلك إلى مزالق الجريمة ودروب الانحراف والانحلال والرذيلة ، مما ينعكس سلباً على منظومة الأمن في المجتمع ، لأن استقراره نابع عن التزام الأفراد بقيمه النبيلة ، واضطرابه ناتج عن عدم التزامه بهذه القيم والقوانين المنظمة لشؤونه. ولهذا فإنه يكون لزاماً على الآباء والمربين والمصلحين وكل من ولي أمانة التربية والتعليم أن ينتبهوا لهذه الناحية وأن يوجهوا أبناءهم إلى ضرورة تحري الفرد الصالح لاتخاذه قريباً أو صاحباً أو حتى جليساً لوقت قصير ، كما أن هؤلاء ملزمون في الوقت نفسه أن يحولوا بين أبنائهم وبين رفيق السوء الذي يؤثر عليهم ويسهل لهم الوقوع في الرذائل واقتراف الجرائم ، وفي هذا يقول الشاعر العربي في حكمة اختيار الصديق:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي(٣٢)

إن بيئة الرفقة لا تقل أثراً عن بيئة الأسرة وبيئة المدرسة ، فغريزة التقليد تواكب الإنسان في مراحل نموه لاسيما في مرحلة الشباب ، لكون هذه المرحلة العمرية الحساسة تتسم بميل الإنسان وحبه في تكوين شخصيته ذاتياً ، والفرد فيها يمكن أن تتجاذبه الموجات الاجتماعية المشبعة بالطمع والحاجة وغيرها من العوامل التي ذكرناها آنفا، والتي تدعو كلها للتركيز على أهمية الدور الذي تلعبه هذه البيئة ، لأنها غالباً ما تكون متممة أو مفسدة للبيئات الأخرى ، إذ نجد كثيراً من الأبناء الصالحين تتخطفهم جماعات الرفقة مفسدة عليهم أخلاقهم فتفشل المهمة التي أدتها الأسرة.(٣٣)ونجد أن بيئة الرفقة الصالحة توفر المناخ الملائم لخلق السلوك الاجتماعي المتزن الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى إشاعة الأمن والاستقرار في أركان المجتمع، فيعم بذلك الخير وتنتشر السعادة وتبقى خلاياه نظيفة من صور الانحراف والجريمة ، لما لجماعة الرفقة من أثر عظيم في تعزيز الأمن الاجتماعي من حيث الترغيب والحث على التشبث بالفضيلة والأخلاق الرفيعة والعمل على تدعيم ركائزها ، الأمر الذي يساعد على كبح المد الإجرامي وتقليل السلوكيات الشاذة والمتقاطعة مع المنظومة القيمية في المجتمع.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن لجماعة الرفقة القدرة والإمكانية على تعبئة الفرد نفسياً في تقبل ما تعرضه من الأفكار والاتجاهات والدوافع سواء ما يتعلق منها بتحقيق متطلباته النفسية أو الاجتماعية بشكل يحفظ توازنه السلوكي.أو قد تكون سبباً في تعلمه أفانين الإنحراف والرذيلة فتهوي به الى سوء العاقبة والمصير.

المبحث الثالث: الجماعات المرجعية الكبيرة :

ينتمي الفرد في المجتمع المعقد والمتحضر إلى عدة جماعات مرجعية ، منها الجماعات المرجعية الكبيرة ، ولكل جماعة من هذه الجماعات أهدافها ووظائفها وطموحاتها،وقد تتفق أو تختلف أهداف وميول واتجاهات هذا النمط من الجماعات بعضها مع البعض الآخر ، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على آراء وأفكار شخصيات الأفراد الذين ينتمون إليها ، كما يكون لهذه الجماعات دور مؤثر جداً على أعضائها في تقويمهم للأحداث والمواقف الحياتية المختلفة ، وبالتالي فإن هذا التقويم بشقيه السلبي والايجابي سيلقي بظلاله على الأوضاع في المجتمع لاسيما الأمنية منها، ليكون بذلك إما عاملاً من عوامل الهدم في بناء المجتمع أو سبباً من أسباب توطيد دعائم الاستقرار فيه ، وهذا يتوقف إلى حد كبير على مدى تحمل زعامات هذه الجماعات لمسؤولياتها الملقاة على عاتقها في أخذ زمام المبادرة في هذا الاتجاه ،وعلى قدرة تصديها لهذا الأمر الجلل وطبيعة سياستها في التعامل مع الأوضاع الراهنة. وسوف نقوم بشرح كل جماعة من هذه الجماعات وبيان دورها في هذا المجال:

أولاً: المرجعيات الدينية :

هناك حقيقة مؤكدة مفادها أن النزعة الدينية هي سمة مشتركة بين جميع بني البشر حتى أكثرهم بدائية ، وأن هذه النزعة تمثل ملاذ الناس الآمن عند نوائب الدهر وطوارق الزمان ، فهي تشكل المعين الذي يمده بأسباب العزم على مواجهة التحديات والمصدر الذي يرفدهم بالصبر والثبات على التصدي للأخطار المحدقة بهم. وأن هذه المهمة الجليلة تقوم بها المرجعيات الدينية التي تزود الناس بزاد الثقافة الدينية من خلال قنواتها المختلفة ، فيتعلمون عن طريقها مبادئ دينهم ودنياهم من حلال وحرام وخير وشر وفضيلة ورذيلة ، مما يجعل هذه المرجعيات وسيلة ضبط اجتماع مهمة ، وذلك لما تمثله من ثقل أساس في المجتمع، وأن السبب الذي يكمن وراء تمتع هذه المرجعيات بهذه الحظوة الكريمة هو أنها تمثل المؤسسة الدينية التي تحظى بمكانة سامية ورفيعة لدى الكثير من الناس.

ففي مجالس الوعظ والإرشاد تحض المرجعيات الدينية الناس على التمسك بأهداب الفضيلة والالتزام بالسلوك السوي والابتعاد عن رذائل الأفعال من خلال تأكيدهم على الثواب والجزاء الأوفى الذي يحصل عليه الفرد بعد قيامه بالعمل الصالح والعقاب الذي يجزى به بعد اقترافه الفعل المشين وتأكيدهم على أهمية التماسك والوحدة ما بين أبناء المجتمع الواحد.(٣٤) ومما يجعل هذه المرجعيات تحظى بالمكانة الرفيعة هو أن الناس كلهم ينظرون إلى أصحابها على أنهم يمثلون القدوة الصالحة التي يحتذى بها في نهج الطريق القويم ونشر الألفة والمحبة والتسامح ما بين الناس بجميع شرائحهم وفئاتهم وبغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والعرقية والطائفية والمناطقية. كذلك يقومون بتقوية معنويات الناس وشد عزائمهم عند تعرضهم للمشكلات والأزمات والأخطار من خلال تنظيم الجوانب النفسية والانفعالية لهم حتى يمكنهم مواجهة هذه التحديات بروح عالية وإرادة قوية.

فالتعاليم الدينية التي تقوّم هذه المرجعيات بتبليغها في دور العبادة تحث بمجملها على الابتعاد عن ارتكاب الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، كقتل النفس البريئة بدون وجه حق ، والقيام بالسرقة ، والزنا ، والربا ، وأكل أموال الناس بالباطل ، والفتنة ، والنميمة ، وزرع بذور الشقاق والنفاق بين الناس ؛ هذه كلها لها آثارها التربوية الطيبة في نفوس الكثيرين على مختلف ألوانهم وأطيافهم وأجناسهم وأعمارهم إن التزموا بها ، لأنها تعد ضوابط اجتماعية محكمة تقي من أدران المجتمع وآفاته الكثيرة كالجريمة والإدمان والانتحار والانحرافات الأخرى بشتى صورها وألوانها المخالفة للقواعد الاجتماعية والقوانين النافذة في المجتمع.(٣٥) وعلى هذا الأساس يمكن التعويل إلى درجة كبيرة جداً على نشر الوعي الديني الذي تقوم به المرجعيات الدينية في ترسيخ أقدام الفضيلة في المجتمع وتعزيز حالة الوئام والوفاق والاتفاق بين أبناء المجتمع الواحد ونشر ثقافة التسامح والاعتدال والوسطية ونبذ كل مظاهر التطرف والتشدد والتزمت التي لا تفضي إلا إلى الفرقة والضعف والتناحر الذي ينهك الأمة ويصيبها بالتفكك والانهيار مصداقاً لقوله تعالى:((**ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم**)).(٣٦) وبذلك يكون بالإمكان حفظ استقرار المجتمع وتمكين سفينته من الوصول إلى شاطئ الأمن والأمان مهما كانت العوائق والمعوقات.

كما تقوم المرجعيات الدينية أيضاً بتعليم الإنسان المؤمن مجاهدة النفس وكبح شهواتها ، لأن النفس البشرية – بطبيعتها– ميالة إلى الشر ، أمارة بالسوء تحب الدعة والخلود إلى الراحة وتنجرف مع الهوى بمجرد ما تستهويها الشهوات العاجلة ، فإذا عرف الإنسان هذه الحقيقة عبأ نفسه لمجاهدة ذاته فأعلن الحرب عليها وشهر ضدها السلاح وصمم على مكافحة رعونتها ومناجزة شهواتها.(٣٧)

ومن هذا المنطلق يحاول علماء الدين من خلال رسالتهم السامية هذه على تعزيز التربية الدينية لدى جميع أبناء المجتمع من خلال تطهير القلوب وتنقيتها من شتى الأمراض والعلل التي تؤثر على نقاوتها وطهارتها، فالقلب إذا بقي نقياً طاهراً، فإن سلوك الإنسان وأفعاله تكون مثله لأن السلوك الإنساني في حقيقته ما هو إلا تعبير صادق عن سجايا النفس وخلجاتها الداخلية ، لذا يمكن الاستدلال على سلامة القلب بتطابق الظاهر دقه اللسان مع الباطن كما قال علماء الكلام في تعريف الإيمان بأنه(**ما وقر في القلب والجنان وصدقه اللسان والبنان**).(٣٨)

وإن الأحكام الشرعية التي تعمل المرجعيات الدينية على توصيلها وإيضاحها إلى العوام وتبصيرهم بها هي دائماً تقترن بجزاء دنيوي وآخري ، وهي في الحقيقة أقوى من سلطة القانون ، فمن يفلت من الحساب الدنيوي عند مخالفته لهذه الأحكام لن يكون بمنجى من الحساب الأخروي الذي سيكون أعظم هولاً وأطول أمداً من أي عقاب في الحياة الدنيا.(٣٩)) كما أن المرجعيات الدينية ومن خلال دور العبادة تأخذ على عاتقها القيام بمهمة تنمية الإحساس برقابة الله في نفوس العباد وهذا الإحساس هو عماد الأخلاق النبيلة ، وهو أساس الحياة الاجتماعية الفاضلة التي كتب عنها الكاتبون وحلم بها الفلاسفة في الخيال ، وقد أوجدها الإسلام واقعاً عملياً، فالإنسان المسلم الملتزم بالشرع الحنيف يمتنع عن الشر لا خوفاً من القانون ، وإنما إدراكاً منه بأن عين الله تبصره ، وهو لا يمتنع عن السرقة والقتل خوفاً من العقاب ، لكنه يعلم أن الله رقيب عليه ، ينظر إلى ما يقوم به من أعمال، فإذا ارتكب فعلاً محرماً يظل ضميره يؤنبه إلى أن يتوب أو ينال عقابه الذي قد يصل إلى حد الموت.(٤٠)وهكذا نلحظ أن هذه المرجعيات من خلال أدائها لمهمتها الجسيمة هذه توفر المناخ الملائم في خلق السلوك الاجتماعي المتزن الذي يؤدي إلى إشاعة الأمن والسكينة في مفاصل المجتمع، وبذلك يعم الخير وتنتشر السعادة ، وفي الوقت ذاته تكون الحياة نظيفة ونقية من صور الإجرام والرذيلة ، وعليه فإن هذه المرجعيات تعمل جاهدة على ربط الإنسان بالدين وتقليص الفجوة بينهما، لأن ذلك كفيل بأن يحد من طغيان الغرائز وسلطان الشهوات ، فتتربى الضمائر الحية على هذا النهج الذي تستند عليه صروح الأخلاق في الحياة.

ولكن يجب الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية في هذا المقام وهي أن هذه المرجعيات إذا ما اشتطت عن واجبها الأساس ورسالتها السامية والمتمثلة في توثيق عرى الأخوة والمحبة بين مكونات المجتمع الواحد ، فعندئذ سوف تكون معول هدم في بناء المجتمع من خلال تبنيها للخطاب الديني المتشنج القائم على التعصب الأعمى المقيت ، مما يهدد أمن المجتمع بالخطر ويزيد من حالة التقوقع الطائفي والتمترس المذهبي والتخندق العرقي الذي — بدوره– يخلق هوة كبيرة بين شرائح المجتمع وطوائفه وقومياته المختلفة ويزيد من حالة الاحتقان ويعرض السلم الأهلي إلى مخاطر جمة قد تنزلق فيه البلاد إلى أتون حرب أهلية مدمرة يخسر فيها الجميع.

وتأسيساً على ما تقدم فإن إشغال مواقع هذه المرجعيات يجب أن يعهد إلى من تتوسم فيهم روح التسامح والمحبة والفكر الثاقب والنظر السديد الذي يعلو على كل المصالح الضيقة ويجعل من مصلحة المجتمع فوق كل اعتبار. ومع ذلك تبقى هذه المرجعيات بحكم طبيعة عملها تركز في مجمل مهمتها هذه على ضرورة تبليغ عوام الناس التشريع السماوي الذي يرصد لكل عمل من أعمال الإنسان جزآين ، جزاء في الدنيا يتمثل بالتهذيب والتربية وتحقيق المصالح وتقويم الأعمال وترقب آثارها عليه ، وجزاء في الآخرة يتمثل في رضاء الله والاستمتاع بالسعادة اللانهائية. كما أرصدت الجزاء لكل من الخير والشر فتثيب المحسن وتعاقب المسيء بخلاف الجزاء في الأنظمة والقوانين الوضعية ، فهو جزاء دنيوي دائماً لأن واضع القانون لا يملك من أمر الآخرة شيئاً ، وهو جزاء سلبي لكونه يقتصر على جانب المخالفة فيعاقب عليها دون أن يتناول جانب الطاعة ؛ وفي ظل جزاء كهذا سيكون قصارى هم الناس أن يعملوا على الكف عن

الشر خشية العقاب عليه.(٤١)كما تحاول هذه المرجعيات جاهدة على ضرورة التأكيد على مسألة مهمة وهي التوفيق بين مصالح الفرد من جهة والمجتمع من جهة أخرى وتوازن الحقوق بينهما ، ويقوم هذا التوازن على أساس نظام قويم فاق أنظمة شتى المذاهب السائدة ، وقد جاءت الشريعة الإسلامية بقواعد عامة محكمة تكفل التنسيق بين المصلحتين عند التعارض على مقتضى من العدول والحكمة والمنطق التشريعي السليم٠ (٤٢)

إذن فالخطاب الديني الذي تضطلع به هذه المرجعيات ما يزال صوتاً عذب الرنين في آذان الناس في أغلب المجتمعات على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وطوائفهم وثقافتهم ،ويحظى بقدسية ومكانة قلما يحظى بهما خطاب آخر ، وعليه يمكن أن يوظف توظيفاً جيداً في ترسيخ دعائم الأمن في المجتمع من خلال التأسيس لمنظومة ثقافية تروج للتسامح بين فئات وشرائح المجتمع الواحد للحفاظ على نسيجه من التمزق والانهيار والدعوة إلى نبذ كل مظهر من مظاهر التعصب والتناحر والاصطفاف الطائفي والمذهبي الذي يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها.ومما يجعل هذه المرجعيات تتمتع بثقل كبير في المجتمع هو أنها تحمل لواء الدين الذي يعد جوهر التجربة الإنسانية ، والذين يشككون في هذه الحقيقة إنما يتعمدون طمس فطرية الإنسان ويتغافلون الدور البناء الذي لعبه وما يزال يلعبه الدين في تاريخ المجتمعات الإنسانية ، فضلاً عن كونه يعد المفتاح الرئيس لكل عمليات التحديث والتطوير والتنمية ، فالتجربة التاريخية لهذه المجتمعات تشهد بأن أي نموذج للتنمية أو للتحديث ما لم يكن متماشياً مع القيم التقليدية عامة والدينية خاصة يكون مصيره هو الفشل.(٤٣)

خلاصة القول : إن دور هذه المرجعيات هو سلاح ذو حدين فهي إما تكون سبباً من أسباب الأمن والاستقرار في المجتمع باعتبارها تمثل أهم مؤسسة ، هي المؤسسة الدينية التي تدعو إلى التشبث بأركان الفضيلة والخير والصلاح ،أو قد تكون عاملاً من عوامل الهدم والتخريب إذا ما انحرفت في أداء رسالتها المنوطة بها على الوجه الصحيح.

ثانيا – الأحزاب السياسية

ثمة ظاهرة لا يمكن تجاهلها أو التجاوز عليها وهي تأثير الأحزاب والكتل السياسية على الرأي العام بمختلف انتماءاته ومشاربه وتوجهاته ، فغالباً ما تلعب القيادات السياسية لهذه الأحزاب والكتل و التيارات والتجمعات دوراً ايجابياً أو سلبياً في الجانب الأمني والاستقرار الداخلي وتحقيق السلم الاجتماعي للدول والشعوب ،ويرجع سبب تأثير هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية على الوضع الأمني ،لكون هذه الأحزاب لها قواعد جماهيرية تؤمن بأهدافها وتعتقد بأفكارها وتروج لبرامجها السياسية، بل تصل أحيانا إلى الاستماتة من أجلها والدفاع عن وجودها حتى وإن انتهى الأمر بها إلى الصعود على أعواد المشانق. ومن هذا المنطلق لا غرو أن نجد هذه الأحزاب وفي كثير من الدول تعمل جاهدة وبما أوتيت من إمكانيات أن تحشد ممثليها في الهيئات التشريعية ،وتعبئ الناخبين من أجل أن تحتل المناصب العليا في الحكومة وتوجه المبادرات والبرامج لصالح قادتها وناخبيها.(٤٤)

فضلاً عن ذلك أن عنصر التنظيم الذي يعد أحد العناصر الأساسية التي يتكون منها الحزب ويتجلى دوره في جعل الحزب قادراً على التأثير في الرأي العام بما يقيمه من صلات به منسقة عن طريق تنظيماته ؛وكلما كانت هذه التنظيمات دقيقة وواسعة الانتشار وسريعة الحركة كلما كانت أكثر إحاطة باتجاهات الرأي العام ، وأقدر رصداً لمطالبه، استجابة لها أو تأثيراً فيها. وبذلك يكون التنظيم أداة للتعبئة السياسية والاتصال السياسي ومن ثم التأثير في واقع النظام السياسي .(٤٥) ومن جانب آخر تقوم الأحزاب في التأثير الإعلامي على الجماهير بما تصدره من صحف ومنشورات تعبر من خلالها عن رأيها في الأمور العامة وتشرح من خلالها ما تتضمنه برامجها من مبادئ وأفكار وسياسات ، فضلاً

عما سبق ، فإن الأحزاب السياسية باعتبارها جماعات منظمة تؤدي دوراً مهماً في إشباع غريزة الإنسان، ونزعة الفرد في الانتماء إلى جماعة معينة دافعه هو وجود القناعة والميل نحو أفكارها ومبادئها ومن ثم العمل معها والمساهمة في تحقيق أهدافها.(٤٦)

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن ما يجعل تأثير هذه الأحزاب كبيراً في تحقيق الأمن الاجتماعي في أي مجتمع هو كون مثل هذه الأحزاب تستطيع أن توجه مؤيديها في الاتجاه الصحيح حيث يكفل أمن المجتمع من خلال التزامهم بالقوانين والتقيد بالنظام العام وعدم اللجوء إلى العنف في التعبير عن احتجاجهم أو رفضهم لأية حالة أو وضع لا يلقى رضاهم . كما لا يقتصر دور الأحزاب على هذا الصعيد فقط بل يتعداه إلى التأثير على الحكومات بوصفها قوة ضاغطة على السلطة الحاكمة تتميز عن غيرها من القوى الضاغطة بشمولية أهدافها وثبات تنظيمها ، وبذلك تصبح هذه الأحزاب وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على الحكام .(٤٧)

ثم إن تأثير هذه الأحزاب على الرأي العام في أي مجتمع يتجسد من خلال رؤساء هذه الأحزاب بوصفهم النخبة في المجتمع ، إذ يؤثرون في أنصارهم تأثيراً كبيراً بناءاً على ما بينهما من علاقة وطيدة قاسمهما المشترك هو الإيمان بالمبادئ والأفكار والتطلع إلى الأهداف نفسها وتحقيقها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي . ومما يجعل هذه الأحزاب السياسية تلعب هذا الدور الفاعل في الحياة العامة هو قيامها بالمهام الآتية :-

١. تكوين التنظيمات والأجهزة الحزبية التي يمكن أن ينتمي إليها الأفراد والتي تعبر عن عواطفهم وشعورهم ومصالحهم وميولهم واتجاهاتهم السياسية والاجتماعية، وانتماء الأفراد لهذه التنظيمات يستلزم عملهم وتكاتف بعضهم مع بعض في تنفيذ الواجبات والمهام الحزبية التي توكل إليهم.

٢. اندفاع جميع الأحزاب السياسية في المجتمع نحو التنافس من أجل احتلال مراكز القوة والحكم ،لأن احتلال هذه المراكز سيمكنها من تحقيق أهدافها وطموحاتها بعد ترجمة أيدلوجياتها السياسية والفكرية إلى واقع ملموس.

٣. توعية أبناء الشعب ورفع درجات وعيه ومداركه السياسية والاجتماعية والحضارية ،وذلك من خلال قيامها بمهام التثقيف الحزبي والدعاية السياسية لتقاليدها ونظمها وأفكارها ونضالها وأهميتها في تحقيق أهداف وطموحات الجماهير التي تنتمي إليها.(٤٨)

كما تضطلع هذه الأحزاب بهذا الخصوص بمهمة مراقبة أجهزة الدولة والسلطات السياسية مراقبة دقيقة ومحاسبتها فيما إذا تلكأت عن أداء أدوارها وتنفيذ واجباتها الأساسية.وتعد هذه الأحزاب حلقة وسط بين الجماهير التي تنتمي إليها وبين الدولة التي تدير وتنظم شؤون المجتمع ، فالأحزاب السياسية الحاكمة من خلال قواعدها تستطيع توصيل مشكلات ومعاناة وتطلعات الناس إلى قيادتها ، والأخيرة تستطيع تمريرها إلى أجهزة الدولة كي تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها ووضع حد لها، وفي الوقت نفسه تعمل على تلبية طموحات الجماهير ومساعدتها على تحقيق أهدافها.(٤٩)

وبذلك يتبين بشكل جلي أن الأحزاب السياسية تستطيع أن توجه قواعدها الجماهيرية إلى اتباع الوسائل السلمية بعيداً عن استعمال أساليب العنف في الوصول إلى مبتغاها. لذا تكون هذه الأحزاب عامل استقرار وأداة تحفظ للمجتمع أمنه وترسخ وحدته وتعزز لحمته الوطنية وتحافظ على نسيجه الاجتماعي من أي شرخ قد يضعف مناعته في مواجهة التحديات الخطيرة التي يتعرض لها.

ولكن في الجانب الآخر أن بعض الأحزاب تعمل على تهيئة المناخ الذي يخلق حالة من التشرذم والانقسام داخل المجتمع ،فمن خلال جهودها للحصول على أكبر مساحة من التأييد ، قد تقوم قيادات هذه الأحزاب بمناشدة المشاعر الطبقية أو اللغوية أو الدينية أو الأثنية الأخرى وتجعل المواطنين أكثر إدراكاً لهذه الاختلافات كما حدث في فترة الستينات ، إذ عملت الأحزاب الفرنسية الانفصالية في بلجيكا على التأكيد على الاختلافات اللغوية مما أدى إلى إثارة الصراعات السياسية الكبيرة في المجتمع البلجيكي ، وخشية من ذلك نلحظ أن العديد من الدول النامية استعملت الحكومات فيها الحزب أداة لغرس اتجاهات موحدة ومشتركة حول الوحدة القومية وتأييد الحكومة والتوافق الأيدلوجي.(٥٠)

وعلى ضوء ذلك نجد أن مهمة هذه الأحزاب تتجسد في العملية التي يتم من خلالها قيام الجيل الحالي بنقل أفكاره ومعتقداته السياسية إلى الأجيال اللاحقة والتي يطلق عليها تعبير (النقل الثقافي) ، وهذا النمط من التنشئة تقوم أيضا بتغيير الثقافة السياسية عندما تقود كل المواطنين أو بعضهم إلى النظر نحو السياسة بطريقة مختلفة. وفي أوقات التغير السريع أو الأحداث غير العادية مثل تكوين دولة جديدة ، فإن التنشئة السياسية قد تؤدي إلى خلق ثقافة سياسية جديدة بالكامل.(٥١) كما نجد أن الأحزاب السياسية تشارك مشاركة فعالة في تكوين وبلورة الآراء والمواقف التي يحملها أبناء الشعب أو تبديلها إزاء قضايا شتى سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، وهذه الأحزاب والتنظيمات تقوم بعملها هذا من خلال احتكاك وتفاعل أعضائها مع الجماهير.(٥٢)

ولكي تستطيع هذه الأحزاب التأثير في الرأي العام وبلورة الأفكار والمواقف بالشكل الذي يتفق مع مصالحها ومتطلباتها لا بد من وجود أجهزة حزبية دعائية تتولى مهمة عمل الدعاية للحزب وإقناع الرأي العام بأفضلية مبادئه وأفكاره وممارساته ،وبالنظر لأهمية هذه الأجهزة الإعلامية للأحزاب السياسية فإننا نجدها ترتبط بأعلى الهيئات القيادية في الأحزاب السياسية و تعمل جاهدة على توفير جميع الإمكانيات والمستلزمات المادية والفنية التي تمكنها من أداء دورها الإعلامي على أحسن وجه.(٥٣)

إذن نستخلص مما سبق أن الأحزاب السياسية تساهم مساهمة فعالة في الحراك السياسي في الدول التي تسمح بالتعددية الحزبية وتعطي هامشاً لا بأس به من الحرية الفكرية فإنها تكون عامل استقرار في المجتمع يحفظ له أمنه ويصون وحدته ويحافظ على كيانه من أي تشرذم أو تمزيق إذا كانت أجندة هذه الأحزاب أجندة وطنية ،على الرغم من أنها تحاول جاهدة تشكيل المواقف تجاه القضايا المختلفة الموجودة في الساحة وتعمل على إثارة اهتمام غير المبالين بها ،وتبحث عن قضايا جديدة تحاول من خلالها حشد عدد أكبر من الناس حولها وخاصة القضايا التي تستثير عواطفهم وتحفز انفعالاتهم وبالذات التي تمس وجودهم وتتعلق بانتماءاتهم الفكرية والثقافية والقومية

وهكذا تعمل هذه الأحزاب على نشر وترويج الثقافة السياسية في أوساط الرأي العام ،فهي إما أن تكون توافقية أو تصارعية حول مجمل القضايا العامة ، ففي الثقافة السياسية التوافقية يميل المواطنون إلى الاتفاق حول المسائل المناسبة لاتخاذ القرارات السياسية ويميلون إلى أن تكون وجهات نظرهم مشتركة حول ماهية المشاكل الرئيسة في المجتمع وحول كيفية حلها ؛ أما في السياسة التصارعية فإن المواطنين منقسمون بشكل حاد وبالذات ما يتعلق منها بشرعية النظام وبكيفية حل المشاكل الرئيسة القائمة.(٥٤)

وتساهم الأحزاب من خلال قيادتها لاتجاهات الرأي العام في ضبط وتنظيم التطلعات الجماهيرية والمساهمة في حل مشكلاتها بعيداً عن انفعالات المشاعر،وكثيراً ما يجد الجمهور نفسه أمام مشكلة عامة ترتبط بأساسيات حياته

تكون صعبة الحل، مما قد يولد انفعالاً والتهاباً في المشاعر يمكن أن يتحول إلى غضب عارم . ويتوقف ضبط الأمور في مثل هذه الحالات على قوة الأحزاب وانتشارها في الأوساط الجماهيرية وقدرتها على التعبير عن رغبات الجماهير وحل مشكلاتها. ثم إن وجود الأحزاب يمنع تفاقم المشكلات لأنها تتحمل مسؤولية إدامة الصلة بين الحاكمين والمحكومين وتتولى نقل الرغبات العامة وتتيح الفرصة لمناقشتها في مختلف هيئات الدولة التشريعية والتنفيذية .(٥٥)

وعليه فإن الأحزاب السياسية تقوم بدور حيوي يتمثل في تحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة ، نظراً لكون الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة والأفكار المتضاربة ، أيدولوجية كانت أم أخلاقية ، وهي مليئة أيضا بالأمزجة والأطماع والآمال والمصالح المختلفة ، فتقوم هذه الأحزاب التي تعد من أكثر الأدوات الفعالة بالتوفيق بين جميع الأطراف وذلك بهدف إيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية.

ثالثا – الزعامات العشائرية

عندما تمر الحكومات بحالة من الضعف لأسباب داخلية أو خارجية تبرز على مسرح الأحداث أدوار أطراف أخرى ، منها دور العشائر التي تعد الملاذ الآمن الذي يلوذ إليه الناس في أوقات المحن والأزمات للحفاظ على أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وللاستقواء بها على من يتأبطهم شراً . وبناء على ذلك فإن أية سلطة لاسيما إذا كانت في بدايات نشوئها وليس لها من القدرة من أن تفرض نفوذها على جميع أراضيها الوطنية فما عليها إلا أن تستميل الزعامات العشائرية والقيادات الاجتماعية إلى جانبها من أجل السيطرة على جميع مدنها وولاياتها لاسيما في المناطق النائية منها على وجه التحديد ، وذلك لما تتمتع به هذه الزعامات من نفوذ كبير على أبنائها وأتباعها من خلال إلزامهم جانب الهدوء وعدم القيام بأي تصرف يعكر صفو المجتمع وطمأنينته ومحاولة ضبط سلوكهم بما يتفق مع قيم المجتمع وأعرافه وقيمه وتقاليده والقوانين النافذة فيه.

إن الذي يجعل العشيرة تمارس هذا الدور المهم في هذا المجال هو تمسك الأفراد بموروثهم الاجتماعي والاعتزاز بعشيرتهم ومشاركتهم لها في السراء والضراء ، مما يجعلهم يشعرون بالقوة ؛ فالفرد إذا لم يكن منتمياً إلى عشيرة قوية ، قد ينتهي أمره إلى الهلاك وخاصة في الأوقات العصيبة ، لأن العشيرة غالباً ما تحمي أبناءها ، وتهدد بالثأر كل من يريد أن يعتدي عليهم ، فإذا قتل احدهم هبت العشيرة تطالب بثأره حتى تقتص من القاتل أو أحد من أقربائه .

ومما يجدر ذكره بهذا الخصوص أنه بمقدار ما يتوقع الفرد من أن تشمله العشيرة بحمايتها ، كذلك تتوقع العشيرة منه أن يمنحها الفداء والولاء ، فهو يسرع إلى نصرتها والنصيحة في سبيلها في الملمات ، إنها مصلحة متبادلة بينه وبينها ،إذ يتقوى بالعشيرة والعشيرة تتقوى به.(٥٦)

وعلى هذا الأساس فإن العصبية العشائرية يمكن عدها قوام الحياة الاجتماعية عندما تضعف سلطة الدولة ، حيث الفرد لا يستطيع صيانة نفسه وعرضه وماله إلا بالانتماء إلى عشيرة تحميه، وهي بذلك تقوم مقام الدولة في الظروف الاستثنائية التي تمر بها المجتمعات ، فالفرد يجد في كنفها الأمن والرعاية ، وأن تمتع الأفراد بالحماية من جانب عشيرتهم هو نتيجة صلة الرحم التي تربطهم بها. من هنا فإنه لا يصدق دفاع الأفراد وذيادهم إلا إذا كانوا ذوي عصبية وأهل نسب واحد من أجل أن يتكون التعاضد والتناصر بينهم ، وتعظم رهبة العدو لهم . أما المتفردون في أنسابهم فقل أن تصيب أحداً منهم نعرة على صاحبه ، فإذا أظلم الجو بالشر يوم الحرب تسلل كل واحد منهم يبغي النجاة لنفسه خيفة واستيحاشاً من التخاذل.(٥٧)

كما تلعب العشيرة دوراً مركزياً في حفظ الأمن والاستقرار في المجتمع نظراً لكون الأفراد الذين ينتمون أو يعتقدون أنهم منتمون إلى أصل واحد مشترك تجمعهم وحدة الجماعة وتربطهم رابطة العصبية للأفراد والعشيرة. ورابطة العصبية هي شعور بالتماسك والتضامن والاندماج بين من تربطهم رابطة الدم، إذ تعد مصدراً للقوة الدفاعية التي تربط أفراد العشيرة، وبالتالي فهي تساعد على بقاء المجتمع وحفظ كيانه.(٥٨)

إذن يبدو جلياً أن النظام العشائري ما يزال قائماً على الروابط الدموية التي تكون النسيج العلائقي القرابي بين أفراد القبيل الواحد الذي بدوره يحدد الحقوق والواجبات الاجتماعية الملقاة على مفردات النظام العشائري كافة من أجل تنظيم حياتهم الاجتماعية اليومية ضمن ضابط عشائري يدعى (العصبية) ، وهذا يكون بمثابة آلية اجتماعية تمكن الفرد على التكيف للبيئة التي يعيش في ظلها بما فيها (الالتزام والامتناع) ، أي بمعنى تلزمه بقوة أن يتقيد بضمير العشيرة وأخلاقيتها ، وفي الوقت ذاته تمنعه من ممارسات المحرمات التي تضع المحظور عليها.(٥٩)

وتعد العصبية مصدراً للمسؤولية المشتركة وأساساً لكل فعالية موحدة ومتضامنة وجماعية تستجيب لحاجات الأفراد ورغباتهم في الزواج والثأر والفصل والنهوة والنخوة وغيرها ، وتحمل الأفراد على التناصر والتعاضد في المدافعة والحماية والمقاتلة ، وقد يكون السبب في وجود العصبية كامناً في الخصائص الإنسانية كالشفقة والنعرة على ذوي الأرحام والقربى.(٦٠)

إذن فالنفوذ الذي تمارسه العشيرة على أبنائها قوي جداً ، ويمكن لزعامات هذه العشائر أن تعمل على ضبط الأوضاع الأمنية لاسيما عندما تكون الحكومة غير قادرة على ضبط الأوضاع الأمنية في مناطق وجودها ، ولا سيما في حالة الفلتان الأمني عندما تكون الحكومة غير قادرة على ضبط الشارع ،ويكون القانون غير مرهوب الجانب ، فتكون هذه الزعامات قد حلت محل الدولة في استتاب الأمن إلى أن تستعيد الأخيرة قوتها وعافيتها في فرض النظام والقانون.

الخاتمة

بعد الانتهاء من عرض المحاور الأساسية للبحث توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: نتائج البحث

من خلال استعراض مفردات البحث وفقراته الرئيسة وتبيان دور كل طرف من الأطراف المتعددة في ممارسة التأثير على حياة الناس وضبط سلوكهم فإنه تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١. هناك تباين ملحوظ ما بين الجماعات المرجعية من حيث التأثير الذي تمارسه على أفراد المجتمع سلباً أو إيجاباً ، فبعض الجماعات تحتل موقعاً ريادياً في هذا الاتجاه ، وأخرى تأثيرها ثانوي ، وهذا التباين والاختلاف ناجم عن المكانة التي تحتلها هذه الجماعات في سلم تأثيرها على الناس ، أفراد وجماعات.

٢ . إن انتماء الفرد إلى بعض هذه الجماعات يكون إجبارياً ، كالأسرة والعشيرة التي تعد المهد الأول للإنسان بينما يكون انتماؤه للأخرى اختيارياً ، فتكون له مطلق الحرية في هذا الأمر، كالانتماء إلى الأحزاب السياسية وجماعة الرفقة.

٣. تختلف الجماعات المرجعية من حيث الحجم ، فثمة جماعات مرجعية صغيرة كالأسرة وجماعة الرفقة، وأخرى كبيرة كالحزب السياسي والعشيرة .

٤. إن عمل هذه الجماعات بغض النظر عن عناوينها أضحى متداخلاً من حيث مستوى التأثير الذي تمارسه على أفراد المجتمع ، ولم يعد تأثير كل جماعة قائماً بحد ذاته عن عمل وتأثير غيرها من الجماعات.

٥. إن أهداف الجماعات المرجعية قد تكون متماثلة تارة ومتضادة أو متعارضة بعضها مع البعض تارة أخرى ، مما يولد انعكاسات سلبية على شخصيات الأفراد ومستوى إدراكهم ومواقفهم من مختلف القضايا القائمة في الواقع الاجتماعي.

ثانياً: التوصيات

بعد أن تم تناول موضوع البحث بشكل مفصل نقترح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تفعل دور الجماعات المرجعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والتي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية :-

١. وجوب بناء العائلة على أسس صحيحة من حيث الاختيار السليم لشريك الحياة وتوفير كافة المستلزمات الضرورية من لدن المؤسسات ذات العلاقة لنجاح هذا المشروع الحيوي ، انطلاقا من أن وجود مجتمع آمن ومستقر يتوقف إلى حد كبير على وجود عائلة آمنة ومستقرة ، كونها تمثل النواة الأساسية في بناء المجتمع الكبير .

٢. ضرورة متابعة الوالدين لأبنائهم بشكل مستمر لاسيما عند اختيارهم ومصاحبتهم لجماعة الرفقة وإلزامهم على اختيار الرفاق الذين يشهد لهم بالسلوك السوي، وتحذيرهم في الوقت نفسه من مغبة مصاحبة رفاق السوء ممن يسوقون لهم بعض الأفكار التي تفسد عليهم أخلاقهم ٠٣. قيام الجهات المختصة بالإختيار الدقيق لمن يتولى مهمة المرجعيات الدينية ممن يتوسم فيهم الصلاح والخير كي يستطيعوا أن يمثلوا المؤسسة الدينية خير تمثيل بوصفهم القدوة التي يحتذى بها في المجتمع والتي يمكن التعويل عليها في نشر روح التسامح والتعايش السلمي مابين مكونات المجتمع الواحد ونبذ كل مظاهر العنف والتطرف والتعب المقيت.

٤. قيام السلطات المعنية بحظر أنشطة الأحزاب السياسية التي تدعو إلى الشوفينية والعنصرية الممزقة لوحدة المجتمع والداعية إلى تفكيك بنيته بحجج وأعذار واهية وأهمية تبني وتشجيع هذه السلطات للخطاب السياسي المعتدل الذي يؤمن بالانفتاح على الآخرين واحترام الرأي للرأي الآخر،لأن ذلك كفيل بأن يوفر مناخاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

٥. قيام الزعامات العشائرية بتنوير أفراد وأبناء عشائرهم بضرورة الالتزام بالأمن والنظام وعدم القيام بأي عمل من شأنه تقويض الاستقرار في المجتمع لاسيما في الأوقات الحرجة والعصيبة التي يمر بها البلد كالأفعال التي يحرمها ويجرمها الشرع والعرف والقانون.

هوامش البحث

١- إسكندر، نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢، ص٨٣ .

٢- محمد ، د.مازن بشير وآخرون، السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص٩٩ .

٣- حبيب، د.محمد شلال، الخطورة الإجرامية، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٩١، ص٧ .

٤- علي، صالح محمد، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٠، ص١٩ .

٥- المصدر نفسه، ص٥٧ .

٦- غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٣٩٠ .

٧- الحسن، د.إحسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٣٩ .

٨- العاني ، د.عبدا للطيف عبد الحميد ومليحة عوني القصير ، المدخل إلى علم الاجتماع ،مطبعة الجامعة ، بغداد، ١٩٩٥، ص٧٥ .
٩- الحسن، د.إحسان محمد،مصدر سابق، ص٢٤٠ .
١٠- الرازي، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، دار الكتاب الحديث ، الكويت،١٩٨٩، ص٢٥ .
١١- العوجي ، د.مصطفى ، الأمن الاجتماعي – مقوماته وتقنياته — ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر،بيروت ، ١٩٨٣، ص٧١.
١٢- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
١٣- بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، كويت،١٩٨٣، ص٢٣٥.
١٤- عبدا لباقي، زيدان، قواعد البحث الاجتماعي ، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٢٥٤ .
١٥- تيماشيف، نيقولا،نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣٢٧ .
١٦- المصدر نفسه، ص٣٢٨ .
١٧- جمعة، أحمد فرحان، دور الأمن الاجتماعي في تحصين تماسك المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٤ .
١٨- أحمد، منصور عبد الحميد ، دور الأسرة كأداة في الضبط الاجتماعي، الرياض، ١٩٩١، ص٨١ .
١٩- المرياتي، د.كامل وآخرون،الأمن الاجتماعي،بيت الحكمة،بغداد ،١٩٩٩، ص٥٦-٥٧ ٢٠- المصدر نفسه، ص٥٦ .
٢٠- الدسوقي، د.محمد، الأسرة في التشريع الإسلامي ، دار الثقافة ، الدوحة،١٩٩٥، ص٥ ٢٢- عبد الحسين، د.عباس وحمودي الجاسم، الأحداث الجانحون في عالم الفقه والقضاء، مطبعة الإرشاد، بغداد ،١٩٩٠، ص٣١ .
٢١- إبراهيم، د.أكرم نشأت، علم الاجتماع الجنائي، ط٣، مطبعة النيزك،بغداد، ١٩٩٨،ص٢٧ .
٢٢- القصير، د.عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٦٢-٦٣.
٢٣- الموند، جبرائيل وآخرون، ترجمة د. محمد زاهي البشير، السياسة المقارنة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦، ص٩٧ .
٢٤- سالم، رعد حافظ ، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للنشر،عمان، ٢٠٠٠، ص٧٥-٧٦ .
٢٥- التل، سعيد ، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٧، ص١٣٥-١٣٧.
٢٦- القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآيات (٢٧-٢٩) .
٢٧- القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية (٦٧) .
٢٨- النووي، أبو زكريا يحيى شرف، رياض الصالحين، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٥، ص١٧٣-١٧٤.

٢٩- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
٣٠- حبيب، د.محمد شلال، أصول علم الإجرام، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٤٦.
٣١- المصدر نفسه، ص٢٦١.
٣٢- الآلوسي ،د.حسام وآخرون، علم الاجتماع والفلسفة، شركة الجنوب للطباعة، بغداد، ١٩٩٥، ص١٥٦.
٣٣- المراياتي ، د.كامل وآخرون،مصدر سابق، ص٨٢ .
٣٤- القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية (٤٦) .
٣٥- سهيل، علي تحسين، مفهوم التربية في الإسلام، مطبعة الخلود،بغداد، ١٩٩٨، ص١٧.
٣٦- حبيب، د.محمد شلال،مصدر سابق، ص١٤٦.
٣٧- الزلمي ، د.مصطفى وعبد الباقي البكري، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ،دارالحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص٥٥ .
٣٨- إبراهيم النعمة، أخلاقنا أو الدمار، مطبعة الزهراء، الموصل، ٢٠٠٠. ص٢٢ .
٣٩- الكبيسي، د.حمد عبيد وآخرون، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ط١، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٧٥ .
٤٠- المصدر نفسه ، ص٢٧٨ .
٤١- بيومي، د.محمد أحمد، علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠١، ص١٣ .
٤٢- أم غولدمان، رالف، من الحرب إلى سياسة الأحزاب ، ترجمة فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص٣٧ .
٤٣- جواد ، د.صالح وعلي غالب، الأنظمة السياسية، مطبعة الجامعة، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٠٦ .
٤٤- بسيوني ، د.عبد الغني، النظم السياسية ،ط٤، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١،ص٣٢٣.
٤٥- جواد ، د.صالح وعلي غالب مصدر سابق، ص١١٧.
٤٦- حسن، د.إحسان محمد، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الجامعة، الموصل، ١٩٩٩، ص١٥٨.
٤٧- المصدر نفسه، ص١٥٩.
٤٨- الموند، جبرائيل وآخرون،مصدر سابق، ص١٠٢ .
٤٩- المصدر نفسه، ص٨٩ .
٥٠- حمادي ، د.شمران ، الأحزاب السياسية ، مطبعة دار السلام، بغداد ، ١٩٩٢، ص١٥.
٥١- الحسن، د. إحسان محمد ،علم الاجتماع السياسي مصدر سابق، ص١٧١.
٥٢- الموند، جبرائيل وآخرون مصدر سابق، ص١١١.
٥٣- المشهداني ، د.محمد كاظم ، النظم السياسية ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٩٥، ص٢٢٧ .
٥٤- الوردي، د. علي، طبيعة المجتمع العراقي، دار النهضة، بغداد، ١٩٩٩، ص٥٦-٥٧.
٥٥- ابن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمن ، المقدمة، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٥٦-١٥٧ .

٥٦- الجميلي، د. رشيد ، تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الإسلامية، ط٢، مطبعة الرصافي، بغداد، ١٩٩٠، ص٤٨ .

٥٧- عمر، د.معن خليل، رواد علم الاجتماع في العراق ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٩٣، ص٨٦ .

٥٨- الطاهر، د.عبد الجليل ، العشائر والسياسة ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٤.

المصادر

- القرآن الكريم.
- إبراهيم النعمة، أخلاقنا أو الدمار، مطبعة الزهراء، الموصل، ٢٠٠٠.
- أبو زيد عبد الرحمن أبن خلدون، المقدمة، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ٢٠٠٠.
- أبو زكريا يحيى شرف النووي، رياض الصالحين، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٥.
- د. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩.
- د.أحسان محمد حسن، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الجامعة، الموصل، ١٩٩٩.
- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، كويت، ١٩٨٣.
- أحمد فرحان جمعة، دور الأمن الاجتماعي في تحصين تماسك المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
- د.أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، ط٣، مطبعة النيزك، بغداد، ١٩٩٨.
- جبرائيل الموند وآخرون، ترجمة د. محمد زاهي البشير ، السياسة المقارنة ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ،١٩٩٦.
- د.حسام الآلوسي وآخرون، علم الاجتماع والفلسفة، شركة الجنوب للطباعة، بغداد، ١٩٩٥.
- د.حمد عبيد الكبيسي وآخرون، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ط١، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.
- رالف أم كولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب ، ترجمة فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.
- د. رشيد الجميلي ، تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الإسلامية ، ط٢، مطبعة الرصافي، بغداد، ١٩٩٠.
- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
- زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي ، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٥.
- سعيد التل، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٧.
- د.شمران حمادي ، الأحزاب السياسية ، مطبعة دار السلام، بغداد ، ١٩٩٢.
- د.صالح جواد وعلي غالب، الأنظمة السياسية، مطبعة الجامعة، بغداد، ٢٠٠٠.
- صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دارالمسيرة، عمان، ١٩٩٠.
- د.عباس عبد الحسين وحمودي الجاسم، الأحداث الجانحون في عالم الفقه والقضاء، مطبعة الإرشاد، بغداد ، ١٩٩٠.
- د.عبد الجليل الطاهر ، العشائر والسياسة ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٨٨.

- د.عبد الغني بسيوني ، النظم السياسية ،ط٤، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- د.عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
- د.عبدا للطيف عبد الحميد العاني ومليحة عوني القصير ، المدخل إلى علم الاجتماع ،مطبعة الجامعة ، بغداد، ١٩٩٥.
- علي تحسين سهيل، مفهوم التربية في الإسلام، مطبعة الخلود، ١٩٩٨.
- د. علي الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، دار النهضة، بغداد، ١٩٩٩.
- د.كامل المراياتي وآخرون، الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة،بغداد،١٩٩٩.
- د.مازن بشير محمد وآخرون، السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.
- د.محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ، دار الكتاب الحديث، الكويت،١٩٨٩.
- د.محمد الدسوقي، الأسرة في التشريع الإسلامي ، دار الثقافة ، الدوحة، ١٩٩٥.
- د.محمد شلال حبيب، الخطورة الإجرامية، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٩١.
- د.محمد شلال حبيب، أصول علم الإجرام، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- د.محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٩٥.
- منصور عبد الحميد أحمد، دور الأسرة كأداة في الضبط الاجتماعي، الرياض، ١٩٩١.
- د.مصطفى الزلمي وعبدالباقي البكري، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ،دار الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٠.
- د.مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي – مقوماته وتقنياته– ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- د.معن خليل عمر ، رواد علم الاجتماع في العراق ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٩٣.
- نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢.
- نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.